



## تقييم أداء المصارف في العراق: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية للمدة 2018-2022

م.م. نيشان خالد سليم<sup>1</sup>، جاسم احمد سلو الارتوشي<sup>2</sup>، كاثرين عدنان محمد علي<sup>3</sup>

<sup>1,3</sup> كلية الادارة والاقتصاد – جامعة نوروز – إقليم كردستان العراق

<sup>2</sup> كلية الادارة والاقتصاد – جامعة دهوك – إقليم كردستان العراق

[neshan.saleem@nawroz.edu.krd](mailto:neshan.saleem@nawroz.edu.krd)

[jasim.ahmed@uod.ac](mailto:jasim.ahmed@uod.ac)

[Kajinadnan212@gmail.com](mailto:Kajinadnan212@gmail.com)

**ملخص.** يهدف البحث إلى دراسة أداء المصارف التجارية والإسلامية في العراق خلال فترة الدراسة من عام 2018 إلى 2022. وتكمن مشكلة البحث في عدم وضوح فعالية استخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع المصارف التجارية والإسلامية في العراق، وكيف تأثر أداء هذه المصارف بالتطورات والنظم المالية في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء وتحقيق الربحية المستدامة خلال الفترة المدروسة. لتحقيق هدف البحث، تم اختيار عينة من المصارف التجارية والإسلامية تمثل أقدم المصارف العاملة في العراق وتشكل النسبة الأكبر من رأس المال والفروع ونوع الخدمات المصرفية. اعتمد البحث منهجية استقرائية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، وتم جمع البيانات من التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف العينة، بالإضافة إلى النشرات الإحصائية السنوية من البنك المركزي العراقي. استخدمت المؤشرات المالية لتحليل أداء المصارف، مثل معدل الربحية ومعدل الربحية الإسلامية ونسبة السيولة ونسبة رأس المال وغيرها من المؤشرات. أظهرت نتائج البحث أن أداء المصارف التجارية والإسلامية تأثر بشكل مختلف خلال الفترة المدروسة. حققت بعض المصارف الإسلامية معدلات ربحية مرتفعة مقارنة بالمصارف التجارية، مما يعكس فعالية نماذج أعمالها. وشهدت بعض المصارف التجارية تحسناً ملحوظاً في معدلات الربحية خلال



السنوات الأخيرة. هذا البحث يساهم في فهم الوضع الحالي للقطاع المصرفي في العراق ويقدم مؤشرات هامة لاتخاذ القرارات المستقبلية لتحسين أداء المصارف وتعزيز دورها في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. يُوصى بتطوير الإطار التنظيمي والرقابي للمصارف العراقية لتحسين الثقة لدى المستثمرين والعملاء، وكذلك تبني التكنولوجيا المالية الحديثة لزيادة الكفاءة وتحسين الخدمات المصرفية.

الكلمات الافتتاحية: المصارف، تقييم أداء، دراسة مقارنة، مصارف تجارية وإسلامية، العراق  
التصنيف: G11, G12 , G13, G14, G32

**Abstract.** This research aims to study and evaluate the performance of commercial and Islamic banks in Iraq during the study period from 2018 to 2022. The problem addressed in this study is the lack of a clear understanding of the impact of modern technology utilization and financial system developments on the performance of banks in Iraq. To achieve the research objective, a sample of commercial and Islamic banks was selected to represent the oldest operating banks in Iraq, constituting the majority of the capital, branches, and banking services. The research adopted an inductive methodology to collect the necessary data and information, gathered from the annual reports and public budgets of the selected banks. Additionally, annual statistical bulletins issued by the Central Bank of Iraq were also utilized. Financial indicators, such as profitability rates, Islamic profitability rates, liquidity ratios, capital adequacy ratios, and compliance ratios with Islamic principles, were used to analyze the performance of the banks. The results of the study revealed that the performance of commercial and Islamic banks was influenced differently during the study period. Some Islamic banks achieved higher profitability rates compared to commercial banks, indicating the effectiveness of their business models. Moreover, certain commercial banks showed significant improvement in profitability rates in recent years. Based on the research findings, it is recommended to develop the regulatory and supervisory framework for Iraqi banks to enhance trust among investors and customers. Furthermore, adopting modern financial technology is advised to increase efficiency and improve banking services. This research contributes to understanding the current state of the banking sector in



Iraq and provides valuable indicators for making future decisions to improve the performance of banks and strengthen their role in supporting economic growth and achieving sustainable development.

**Keywords:** Banks, Performance Evaluate, Comparative Study, Commercial and Islamic Banks, and Iraq.  
**Classification JEL:** G11, G12, G13, G14, G32.

### 1. المقدمة

تعد المصارف أحد الأعمدة الأساسية في النظام المالي لأي دولة، حيث تلعب دوراً حيوياً في تمويل الأعمال التجارية والاستثمارات وتوفير الخدمات المالية للأفراد والشركات. وفي العراق، يعتبر القطاع المصرفي قوة محركة أساسية للتنمية الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي. ويشهد القطاع المصرفي في العراق تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من 2018 إلى 2022، حيث تعمل مجموعة من المصارف التجارية والمصارف الإسلامية على تلبية احتياجات الاقتصاد العراقي المتنوعة. وبناءً على ذلك، يأتي هذا البحث لتقييم أداء المصارف في العراق خلال تلك الفترة، من خلال تحليل الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين. ويلاحظ أن نشاط المصارف الإسلامية العراقية حديثة مقارنة بالتجربة المصرفية الإسلامية في عموم العالم الإسلامي، حيث كان أول مصرف إسلامي تأسس في العراق، هو المصرف العراقي الإسلامي عام 1993، وهو مصرف خاص يمارس عمله ويخضع لإشراف ورقابة البنك المركزي العراقي، ويخضع لذات الضوابط التي تخضع لها المصارف التقليدية، ولم تصدر في حينها أية تعليمات تتعلق بالصيرفة الإسلامية.

#### 1.1. أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أن توفير تقييم شامل لأداء المصارف في العراق سيساهم في تعزيز فهم الجهات ذات العلاقة لتأثير التحولات الاقتصادية والسياسية على القطاع المصرفي، وكذلك في توجيه السياسات واتخاذ القرارات لتعزيز الأداء والاستدامة المالية للمصارف في المستقبل. باعتبار أن الجهاز المصرفي قد شهد تطوراً ملحوظاً في الاقتصاد العراقي، خاصة المصارف التجارية سواء كان في طبيعة فاعلية أدواتها وطرق التمويل أو من حيث الحجم والموجودات والخدمات التي تقدمها. حيث بلغ عدد المصارف 69 مصرفاً منها 6 مصارف حكومية ( ثلاث منها تجارية وثلاث متخصصة ) إلى جانب مصرف إسلامي واحد . بينما ازدادت عدد المصارف التجارية الأهلية (الخاصة) لتبلغ 62 مصرفاً



توزعت بين 25 مصرفا تجاريا محليا و15 مصرفا أجنبيا إضافة إلى 28 مصرفا إسلاميا خاصا منها (19 مصرف إسلامي محلي مع 4 مصارف أجنبية).

### 1.2. مشكلة البحث:

نظرا لما تقوم به المصارف من دور هام في النشاط الاقتصادي كتوفير رأس المال اللازم للمشاريع الإستثمارية وتوفير الخبرات وتقديم المساعدات والاستشارات الفنية في مختلف المجالات التنموية الا أن هذا الدور محدود في الاقتصاد العراقي، ومن هنا تأتي مشكلة البحث من كون أن الفترة من 2018 إلى 2022 تعد فترة حاسمة في تاريخ القطاع المصرفي في العراق، حيث شهدت تحولات هامة في البيئة الاقتصادية والسياسية والمالية. خلال هذه الفترة، تعرضت المصارف في العراق لتحديات كبيرة، بما في ذلك التغيرات السياسية، والاضطرابات الأمنية، والتحديات الاقتصادية المتعلقة بانخفاض أسعار النفط وتدهور الاقتصاد العالمي.

### 1.3. فرضية البحث:

يفترض هذا البحث أن هناك اختلافات في أداء المصارف الاهلية (الخاصة) سواء كانت تجارية (تقليدية) أو إسلامية في العراق خلال الفترة من 2018 إلى 2022، وذلك من خلال تحليل الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين. حيث أن الوظائف التي تمارسها المصارف الاسلامية والدور الذي تقوم به من خلال استخدامها لادوات تمويلية استثمارية في دعم العملية التنموية لاقتصاد البلد لم يكن بالمستوى الذي تقدمه المصارف التجارية (التقليدية) الاخرى

### 1.4. هدف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على الأداء المالي والقدرة على التحمل المالي للمصارف التجارية والمصارف الإسلامية في العراق. وكذلك سيتم تقييم الأداء من خلال دراسة مقارنة بين المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، مما يساهم في إبراز النقوت ونقاط القوة والضعف في كل فئة.

### 1.5. منهجية البحث:

لقد اتبع البحث المنهجين التاليين: الاول هو المنهج الوصفي التحليلي: قام الباحث من خلال هذا المنهج بتحليل دور المصارف التجارية والإسلامية في توظيف مواردهما بما يخدم تمويل عمليات التنمية الاقتصادية. والثاني هو المنهج المقارن: حيث اتبع الباحث هذا المنهج ليعقد مقارنات مابين بيانات المصارف التجارية والاسلامية خلال فترة البحث 2018-2022. وذلك بالاعتماد على ما هو متوفر



من مصادر مكتبية وبيانات صادرة من المصارف عينة البحث والمتحصل عليها من الموقع الرسمي لهيئة الأوراق المالية العراقية على شبكة الانترنت. حيث لايسعنا في هذا البحث الاالمام بجميع المصارف التجارية والاسلامية في العراق لذلك تم تحديد عينة البحث بمجموعة من المصارف استنادا الى حصتها السوقية وحجمها في السوق العراقية، وقد تم اختيار 3 مصرفا تجاريا و 3 مصرفا اسلاميا كعينة البحث.

## 2. ماهية المصارف التجارية والمصارف الاسلامية

### 2.1. مفهوم المصارف التجارية واهميتها

تعد المصارف التجارية ركيزة من ركائز النظام المصرفي وتأتي أهميتها في الدرجة الثانية بعد البنوك المركزية، وهي من أقدم المصارف من حيث النشأة، حيث أن المصارف لم تنشأ في صورتها الحالية كما لم تظهر دفعة واحدة و إنما مرت بمراحل تطور طويلة قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورته الأولى في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى في أوروبا وخاصة في مدن البندقية وجنوا في ايطاليا وبرشلونة في اسبانيا. يختلف تعريف المصارف التجارية باختلاف المنهج الذي يستخدمه الباحثون وباختلاف النظرة الى الوظائف التي تؤديها تلك المصارف، لذلك تنوعت تعاريفها بناءً على السمات الرئيسية لعملها ، فقد وردت عدة تعريفات للمصارف التجارية منها الكلاسيكية ومنها الحديثة.

فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو: مؤسسة ائتمانية غير متخصصة تتولى قبول ودائع الأفراد و تلتزم بدفعها عند الطلب أو بعد اجل قصير متفق عليه. كما أنها تمنح القروض القصيرة الأجل التي لا تزيد مدتها على سنة واحدة قابلة للتجديد و يطلق عليها كذلك بنوك الودائع في بنوك إنجلترا أما في باقي دول أوروبا فتعرف ببنوك الائتمان.

أما الزاوية الحديثة فيمكن النظر الى البنك على أنه : لم يعد الأمر يقتصر على قيامها بعمليات الائتمان قصير الأجل كتلقي الودائع الجارية من الأفراد والمشروعات و خصم الأوراق التجارية، وتقديم القروض قصيرة الأجل أي قطاع التجارة والصناعة ولكن تطورت وظائفها وأصبحت تقوم بعمليات الائتمان الطويل الأجل عن طريق تمويل المشروعات الصناعية و الهيئات العامة برؤوس الأموال الثابتة وشراء السندات الحكومية وغير الحكومية والمشاركة في كثير من الأحيان في المشروعات الصناعية بنسبة من الأسهم فيها (الصيرفي، 2006، 13-14).





ويعرف المصرف التجاري بأنه " الشركة التي يرخص لها ممارسة الاعمال المصرفية وفق أحكام قانون المصارف ، والاعمال المصرفية هي قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان أو أي أعمال اخرى يقرها المصرف المركزي" (حداد و هذلول، 2008، 144-145). وترجع اهمية المصارف التجارية في التأثير على عرض النقد من خلال قدرتها على خلق قدر من السيولة في الاقتصاد بتكوينها ودائع وهمية عن طريق خلق التزامات جديدة عليها تعرف بالنقود المصرفية. وتلعب البنوك التجارية دورا هاما في تسيير المعاملات الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه في تهيئة الأموال لمجالات استثمارية مختلفة تساهم في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتولى تمويلها من خلال عمليات الإقراض الى مؤسسات تهدف إلى تقديم خدمات متميزة من اجل البقاء والاستمرار وبالتالي تحقيق الأرباح، وبذلك فهي تحاول وبشتى الوسائل على إغراء واجتذاب عملاء جدد. (الحسيني و الدوري، 2003، 33) ان أهمية القروض التي تقدمها المصارف التجارية تتمثل في النواحي أدناه (عزيز، 1965):

- هي مهمة بالقياس الى المصارف نفسها، لأنها تعتمد عليها في الحصول على قدر واسع من دخلها.
- وهي مهمة بالقياس الى المقترضين، لأنها تتيح لهم الوسيلة لتمشية اعمالهم الانتاجية والحصول على الدخل.
- وهي مهمة بالقياس الى النشاط الاقتصادي في البلد، لان التوسع في قروض المصارف او تقليصها يغير عرض النقود في البلد. ولان الميادين التي تدعمها القروض المصرفية تؤثر في انواع السلع التي تنتج وفي مقاديرها وكل هذا يؤثر مباشرة في النمو الاقتصادي ومستوى الدخل.

## 2.2. مفهوم المصارف الاسلامية واهميتها

لقد استطاعت المصارف الإسلامية أن تثبت حضورا عالميا و متميزا منذ ان بدأت تمارس نشاطها فعليا بداية عقد السبعينات من القرن المنصرم، فعلى الرغم من أن تجربة هذه المصارف هي تجربة حديثة قياسا بتجربة المصارف التجارية (التقليدية)، وما واجه تلك التجربة من تحديات ومصاعب كثيرة، لكن على الرغم من ذلك فقد استطاعت ان تتجاوز تلك التحديات وتحقق النجاح على المستوى الأقليمي والعالمي، وما يؤكد ذلك هو زيادة عددها وانتشارها الجغرافي الواسع، الى جانب النمو الكبير والمستدام في حجم أنشطتها، إذ زاد عدد المصارف الإسلامية وتجاوز نحو اكثر من (400) مصرفا منتشرة في عدد من الدول على المستوى العالمي .



ويعرف المصرف الاسلامي بأنها تلك المصارف التي تلتزم بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والتمويلية والاستثمارية، وذلك من خلال مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. (البلتاجي، 2012: 19) وتعرف ايضا بأنها مؤسسات نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من افراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في اطار قواعد الشريعة الاسلامية وبما يخدم الشعوب والامم (بوشريط، 2021، 54). وعرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية بأنها تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة سواء بالأخذ أو العطاء، (الشرقاوي، 2000).

ومما سبق يمكن القول أن المصرف الاسلامي هو عبارة عن مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية تهدف بالأساس الى تحقيق منفعة عامة للمجتمع، وهي مؤسسة لاتهدف الى الربح بقدر مايستهدف تحقيق قيم تربوية واقتصادية واجتماعية عليا لتحقيق بالضرورة أعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة بين افراد المجتمع. وبذلك فان الجهاز المصرفي يتأثر بالمنافسة العام في عملياته التمويلية.

وتستمد المصارف الاسلامية مرتكزاتها من اركان النظام الاقتصادي المالي والنقدي الاسلامي ومبادئه واصوله، اما فلسفة الصيرفة الاسلامية فتتمثل في ان الشريعة الاسلامية اعتبرت ان الفوائد مهما كان نوعها تدخل في نطاق الربا، والربا محرم شرعا -حسب الشريعة الاسلامية- لما ينتج عنه من مفساد واضرار. وتعتمد المصارف الاسلامية في توظيف اموالها على ادوات وصيغ التمويل الاسلامي ومن ابرزها: المضاربة، المشاركة، المرابحة، الاستصناع وغيرها من ادوات التمويل الاسلامية (رحيم واخرون، 2017).

### 3. أنواع الخدمات المصرفية والعوامل المؤثرة فيه

#### 3.1. بالنسبة للمصارف التجارية:

تتميز المصارف التجارية عن المؤسسات المالية الاخرى بتوفير ودائع تحت الطلب القابلة للتحويل بواسطة الشيكات الى نقود، فتصبح الشيكات الوسيلة الرئيسية لتسوية الديون وبذلك تصبح الودائع النقدية الشكل المفضل للنقود، وهذا المفهوم يشير الى قدرة المصرف ان يخلق ودائع صيرفية جديدة، ومن الملاحظ ان معظم موجودات المصرف هي قروض الى الحكومة والقطاع الخاص واستثمارات في



الاوراق المالية، في حين ان معظم مطلوباته هي حسابات جارية وودائع للمؤسسات الحكومية والافراد، وبذلك فان الخاصية المهمة لهذه المصارف هو استعداده للاقراض مبالغ تفوق ما يتوفر لديه من نقد، وتمثل قروض البنك اهم نشاطاته المربحة، الا ان قدرته التوسعية في القروض تحددها التزاماته بالدفع النقدي حين الطلب(علي، 1984).

يرتبط وظيفة الاقراض لاي بنك تجاري بوظيفة تجميع المدخرات، وذلك بتشغيل الارصدة التي سبق ايداعها من قبل العملاء، وهناك ثلاثة عوامل اساسية تحدد سياسة توظيف الاموال عند البنوك التجارية (هاللي و شحادة، 2003):

- المصلحة العامة للمجتمع: حيث تعتبر البنوك التجارية اداة هامة لتشغيل وتوظيف الودائع والاموال المودعة لديه في مجالات مثمرة تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، مما يؤدي الى الاستقرار والرفاهية الاقتصادية.
  - السيولة والربحية: حيث تعتبر السيولة والربحية عاملان متعارضان، فزيادة السيولة تعني تعطيل كمية من الاموال دون تشغيل، مما يعني تقليل فرص الربح الذي يعود على البنك لو قام باستثمار هذه الاموال. لذلك على البنك اتباع سياسة استثمارية تأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين السيولة والربحية.
  - الامان: وهي تعني حصول البنك على ضمانات لاستعادة الاموال المقرضة. وتوجد علاقة عكسية بين الامان وسعر الفائدة التي يحصل عليها البنك من الاستثمار، فالاستثمار الاكثر امانا يعطي ربحا اقل والعكس صحيح. وهناك عدة عوامل اخرى هامة تؤثر على حجم ونوع القروض مثل موارد البنك المتاحة واحتياجات النشاط الاقتصادي وسياسة الدولة.
- ويمكن بيان اهم الوظائف التي تقوم بها المصارف التجارية في النقاط التالية:
- الخدمات التقليدية: تتمثل في خدمات الايداع، منح الائتمان، خدمات الاقراض، خدمات الاستثمار بالأوراق المالية، : حيث تحقق البنوك التجارية من وراء الاستثمار بالأوراق المالية بالإضافة الى العوائد المالية توفير السيولة التي يحتاجها البنوك لمواجهة سحبات العملاء، وتمثل أنشطة البنوك في عمليات شراء وبيع والاحتفاظ بالأوراق المالية جانباً رئيسياً من نشاطها كما تمثل ارباح وخسائر بيع الاوراق المالية عنصراً رئيسياً في حساب الارباح والخسائر له تأثيره على صافي أرباح البنك التجاري، خطابات الضمان، وخصم الاوراق التجارية.





• الخدمات الالكترونية: او ما يعرف بالصراف الالي: لقد ظهرت هذه الخدمة مع تطور تكنولوجيا المعلومات واستخدام الحاسبات الالكترونية، وذلك لتسهيل عملية تقديم كافة الخدمات المصرفية للعميل وذلك خلال أي وقت يشاء خلال 24 ساعة وفي ايام العمل وأيام العطلات، ويتم هذا من خلال قيام البنك باصدار بطاقة بلاستيكية تحتوي على شريط ممغنط سجل عليها جميع بيانات الحساب الجاري بالاضافة الى رقم سري يستخدم خلال ماكنات آلية توجد في الغالب خارج مبنى فروع البنك لتسهيل استخدامها (الباهي، 2016).

• خدمات اخرى: هناك مجموعة من الخدمات الاخرى التي تقدمها المصارف التجارية منها:

- تحويل نفقات السفر و السياحة.
- تمويل الاسكان الشخصي للزبائن.
- شراء الصكوك الاجنبية وصكوك المسافرين.
- تقديم خدمات استشارية في مجالات دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وكيفية إدارة الاعمال.
- التحصيل من الغير نيابة عن الزبون وتسديد المستحقات المترتبة بذمته
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة
- تحويل العملة للخارج لعمليات الاستيراد
- ادارة الاعمال والممتلكات للمتعاملين معه
- التعامل بالبيع والشراء في العملات الاجنبية.
- ادخار المناسبات كالزواج ونفقات الدراسة.
- دفع الحوالات البريدية الواردة.

وبناءً على ما سبق تعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية في تزويد الوحدات الانتاجية بالاحتياجات التمويلية المتنوعة بسبب عدم كفاية مواردها الذاتية ويتم ذلك عن طريق سوقين هما سوق المال وسوق النقد ، فالاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الاجل تحصل عليها المؤسسات والافراد عن طريق سوق المال، أما الاحتياجات التمويلية قصيرة الاجل فيتم الحصول عليها من خلال سوق النقد، وهذا يتم من خلال عمل البنوك التجارية بتقديم قروض وتسهيلات مصرفية قصيرة الاجل وفي بعض الاحيان قروض طويلة الاجل ،لتكامل بدورها الموارد المالية اللازمة للوحدات الانتاجية وحتى الافراد.

### 3.2. بالنسبة للمصارف الاسلامية



يقوم عمل المصارف الاسلامية على اليات وعقود كثيرة تؤدي مهامها اقتصادية كالمشاركة والمضاربة، حيث اجاز الاسلام المشاركة في المعاملات، واجاز المضاربة بمشاركة راس المال بالعمل، وهناك العديد من البيوع التي يمكن ان يمارسها المصرف الاسلامي مثل بيع المرابحة، وبيع التقسيط، والتاجير، وكلها اليات تساهم في دعم النشاط الاقتصادي وتنمية اقتصاد المجتمع وهناك عقودا تؤدي مهامها اجتماعية ومنها الية القرض الحسن، وهو مد يد العون والمساعدة للمتعاملين وإبعادهم عن الاقتراض بالفائدة، ويتم تمويل صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاصة. ومن التجارب الناجحة في مجال الصيرفة الاسلامية، هي تجربة كل من السودان والبحرين (ابو عبيدة، 2006).

وهذا يعني إن المصارف تسعى لتنمية ونشر الوعي وترشيد السلوك المعتدل لكافة فئات المجتمع من خلال استقطاب الموارد الاقتصادية الفائضة عن الحاجة والمعطلة وتوظيفها وفق مبادئ الإسلام السامية وتقوم المصارف الإسلامية بتجميع أموال جميع المودعين لديها ومن مصادرها الداخلية والخارجية لغرض استثمارها وهنا يكون المصرف هو المضارب بأموال المودعين مقابل حصولهم على الإرباح في حالة تحققها أو تحملهم لخسائر وقد يكون الاستثمار مشترك كحسابات التوفير وتحت الطلب والودائع المحددة بفترة أو حسابات الأجل والاستثمار المخصص في مشاريع محددة أو في المحافظ الاستثمارية والتي تشبه شهادات الإيداع المصرفية إلا إنها تقبل على أساس المضاربة الشرعية وبالإمكان تداولها في الأسواق كما في سندات المضاربة (قنطججي، 2010).

وبالتالي يمكن القول بأن المصارف الاسلامية تمتاز بعدد من الخصائص من أهمها الموسوي (2011):

- عدم التعامل بالربا وهذه من أهم الخصائص وتعني عدم التعامل بالفائدة انا كانت صورها وإشكالها من حيث الأخذ أو العطاء أو إيداعها أو توظيفها أو خصمها أو قبولها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مقدما أو مؤخرا أو كونها ظاهرة أو باطنه أو ثابتة أو متغيرة أو كاملة.
- عدم حبس المال وحجبه عن التداول وأكتنازة إذ على المصرف أن يعمل على تنمية المال واستثماره لأنه وكيعلا عن أصحابه وبما يمكنه من توظيفها لصالح المجتمع .
- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية.

وهذا يعني إن المصارف تسعى لتنمية ونشر الوعي وترشيد السلوك المعتدل لكافة فئات المجتمع من خلال استقطاب الموارد الاقتصادية الفائضة عن الحاجة والمعطلة وتوظيفها وفق مبادئ الإسلام السامية، وتقوم المصارف الإسلامية بتجميع أموال جميع المودعين لديها ومن مصادرها الداخلية



والخارجية لغرض استثمارها وهنا يكون المصرف هو المضارب بأموال المودعين مقابل حصولهم على الإرباح في حالة تحققها أو تحملهم لخسائر وقد يكون الاستثمار مشترك كحسابات التوفير وتحت الطلب والودائع المحددة بفترة أو حسابات الأجل والاستثمار المخصص في مشاريع محددة أو في المحافظ الاستثمارية والتي تشبه شهادات الإيداع المصرفية إلا إنها تقبل على أساس المضاربة الشرعية وبالإمكان تداولها في الأسواق كما في سندات المضاربة. قنطجي (2010)

الى جانب ذلك تقوم بعمل صكوك الاستثمار العام وشهادات الإيداع وودائع المؤسسات المالية الإسلامية ومستحقات المصارف العاملة ووحدات الثقة وتعني اخذ المدخرات من الأفراد وتوظيفها والحصول على حصة محددة من ربح هذه المدخرات وتدار من قبل جهة معينة داخل المصرف وضم البيوع المؤجلة ومنها بيع المرابحة للأمر بالشراء (2). ونحاول في هذا البحث عرض الاستثمارات بشكل إجمالي في المصارف عينة البحث ومدى تطورها من خلال مؤشر نمو الموجودات الاستثمارية ونسبتها إلى حجم الموجودات الكلية اذ تعد من مؤشرات الأداء المتعلقة بإدارة السيولة وكفاية رأس المال ويعد المؤشر الأساسي لنجاح المصارف الإسلامية نجاح سياسيتها الاستثمارية والنقدية. ارشد (2007)

هناك عدد من التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية والتي تقف حائلاً أمام تطور وانتشار الصيرفة الاسلامية، وتنقسم الى كل من التحديات الداخلية والتحديات الخارجية. تتمثل التحديات الداخلية بقلّة الوعي المالي الاسلامي وقلّة العاملين المؤهلين للعمل المصرفي، حيث تعاني الادارة التنفيذية من حيث أداء الأفراد ومدى التزامهم الشرعي والبحث عن كوادر مصرفية محترفة في مجال العمل المصرفي وما يترتب على ذلك من برامج تأهيل وتدريب وإدخال المكننة والأنظمة المصرفية الحديثة كنظام لتقليل من مخاطر التلاعب وتسهيل وتيسير انجاز المعاملات المصرفية وكذلك مطابقة الأنظمة والإجراءات بمبادئ الشريعة الإسلامية. أما التحديات الخارجية فتتمثل في العولمة الناشئة عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية وهذا أدى إلى زيادة حدة المنافسة في العمل المصرفي وكذلك مقررات لجنة بازل (1,2) والتي تهدف إلى تحسين ودعم إدارة المخاطر لتعزيز الاستقرار المالي العالمي من خلال متطلبات دنيا لرأس المال لتغطية المخاطر الناشئة عن الائتمان والسوق والتشغيل وتشجيع إدارات المصارف الإسلامية على استخدام أساليب إدارة المخاطر وتطويرها وضرورة التزام المصارف بمبدأ الإفصاح عن أعمالها وتمثل متطلبات بازل تحديات حقيقية تواجه المصارف لأنها تنطوي على شروط ومتطلبات لاستطيع المصارف الحالية بشكل عام والعراقية بشكل خاص الوفاء بها وهناك محاولات جادة لتطبيق معايير لجنة بازل (2) وأوصى البنك المركزي العراقي في تعليماته الخاصة



بالمصارف التجارية والاسلامية ان يكون الحد الأدنى لرأس مال اي مصرف إسلامي هو 250 مليار دينار عراقي وطلب من إدارتها زيادة رؤوس أموالها وبموجب هذه المعايير تستطيع الاقتراب من مؤسسات التمويل الدولية كصندوق النقد الدولي كما هو الحال في المصارف غير الإسلامية. وكذلك عدم وجود هيئة او جهة رسمية شرعية تلجا إليها كافة المصارف الإسلامية لتوضع معايير موحدة تحكم عمل المصارف الإسلامية في ضل التطورات الاقتصادية والسياسية وعملية المنافسة الكبيرة والمستمرة أو التنسيق والتعاون بين قيادات إدارات المصارف الإسلامية والهيئات الشرعية التي تصدر الفتاوى الشرعية للعمل المصرفي الإسلامي. فضلا عن تحديات الفجوة التكنولوجية (الموسوي، 2011) (ملحم، 2005).

#### 4. 4. تقييم أداء المصارف (التجارية والاسلامية) العراقية باستخدام المؤشرات المالية

##### 4.1. مجتمع البحث

لقد كانت بداية العمل المصرفي الإسلامي في العراق عندما أصدر مجلس قيادة الثورة قرار رقم (205) لعام (1992) بتأسيس ((شركة المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية)) حيث يعد المصرف العراقي الإسلامي نواة الصيرفة الإسلامية ولكن هذا المصرف بدأ العمل ولا زال في ظل ظروف اقتصادية معقدة تمثلت في ظروف الحصار الجائر الذي فرض على البلد. وقد بلغ رأس المال المكتتب به عند التأسيس (116) مليون دينار عراقي وبلغت نسبة مساهمة المؤسسين (90%) وتم تسديد (25%) من قيمة الأسهم . ولقد تم فتح أول فرع له في (1993/4/25) في بغداد ومباشرة أعماله ومن ثم باشر بافتتاح فروع متعددة داخل بغداد وعدد من محافظات البلد. والجدول (1) و (2) ادناه يوضحان اجمالي المصارف الاسلامية والمصارف التجارية (التقليدية) العاملة في العراق لغاية نهاية عام 2022.

وفقاً للجدول (1) ادناه هناك 29 مصرفاً إسلامياً في العراق حتى عام 2020 من ضمنها مصرفا اسلاميا حكوميا وبقية المصارف ال 28 هي مصارف اسلامية اهلية (خاصة). أول مصرف إسلامي حصل على ترخيص هو العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية، والذي تأسس في عام 1993. بينما كان آخر مصرف إسلامي حصل على ترخيص هو العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل، والذي تأسس في عام 2020. بالنسبة لمجموع رؤوس أموال المصارف الإسلامية في العراق فقد بلغ 6,929



مليار دينار عراقي، وهو ما يعادل حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي بحسب سعر الصرف الحالي. أكبر رأس مال لمصرف إسلامي هو 400 مليار دينار عراقي، وهو لمصرف كوردستان الدولي الإسلامي للإستثمار والتنمية، في حين أقل رأس مال لمصرف إسلامي هو 100 مليار دينار عراقي، وهو لثلاثة مصارف هي: الطيف الإسلامي للإستثمار والتمويل، وأمين العراق الاسلامي للإستثمار والتمويل، والعراق الأول الإسلامي للإستثمار والتمويل.

### جدول (1) عدد المصارف الاسلامية في العراق وحجم راس المال المستثمر (مليار دينارعراقي)

ت	اسم المصرف	رأس المال	رقم وتاريخ الأجازة
1	النهرين الاسلامي (حكومي)	150	12317/3/9 في 17/8/2015
2	ايلاف الاسلامي	250	884/3/9 في 30/5/2001
3	العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية	250	ت.ص/6893 في 20/4/1993
4	كوردستان الدولي الإسلامي للإستثمار والتنمية	400	957/3/9 في 2005/5/29
5	الوطني الإسلامي	251	128 في 3/1/2008
6	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	112	2029/3/9 في 2005/11/21
7	التعاون الإسلامي للإستثمار	250	432/3/9 في 2007/3/4
8	العطاء الإسلامي للإستثمار والتمويل	250	2389/3/9 في 2006/10/16
9	جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي	255	1995/3/9 في 2008/6/3
10	المستشار الإسلامي للإستثمار والتمويل	150	8326/3/9 في 2018/4/9
11	الناسك الإسلامي للإستثمار والتمويل	150	4625/3/9 في 2020/3/5
12	العالم الإسلامي	250	1763/3/9 في 2016/2/2
13	الجنوب الإسلامي	250	1791/3/9 في 2016/2/2
14	الود الإسلامي للأستثمار والتمويل	250	6490/3/9 في 2016/5/5
15	العربية الإسلامي	250	9846/3/9 في 2016/6/20
16	نور العراق الإسلامي للإستثمار والتمويل	250	15564/8/9 في 2016/11/1
17	زين العراق الإسلامي للإستثمار والتمويل	250	11692/8/9 في 2016/8/11
18	الدولي الإسلامي	126	13432/8/9 في 2016/9/19
19	القباض الإسلامي للتمويل والاستثمار	250	2141/8/9 في 2017/2/8
20	الأنصاري الإسلامي للإستثمار والتمويل	250	2139/8/9 في 2017/2/8

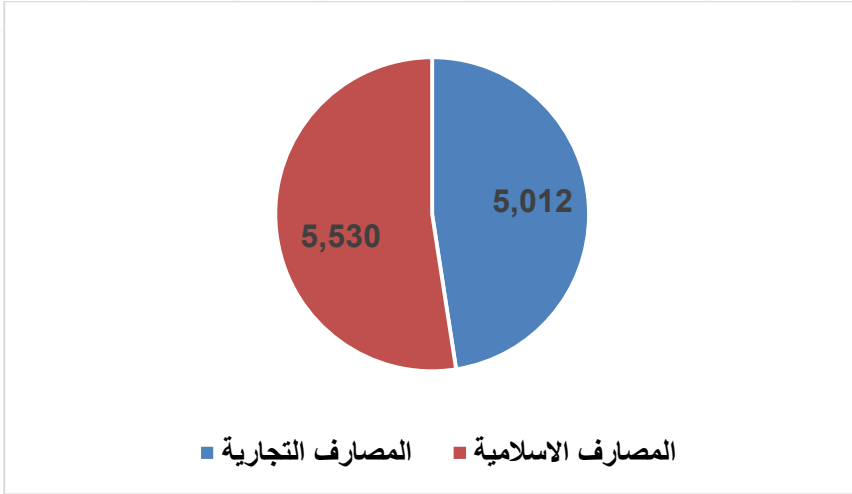




2017/2/7 في 2070/8/9	250	الثقة الدولي الإسلامي	21
2017/3/5 في 3230/3/9	250	الراجح الإسلامي للاستثمار والتمويل	22
2016/3/6 في 3357/3/9	250	القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل	23
2018/3/5 في 4934/3/9	150	اسيا العراق الاسلامي	24
2018/4/9 في 8263/3/9	150	المشرق العربي الإسلامي للاستثمار	25
31/12/2018 في 30216/3/9	100	الطيب الإسلامي للاستثمار والتمويل	26
2018/12/9 في 28404/3/9	101	المال الإسلامي للاستثمار	27
2018/12/9 في 28334/3/9	100	أمين العراق الاسلامي للاستثمار والتمويل	28
2020/6/28 في 7947/3/9	100	العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل	29

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، متوفر على شبكة الانترنت: <https://cbi.iq/page/93>

ووفقاً للجدول (2)، هناك 25 مصرفاً تجارياً (تقليدياً) في العراق حتى عام 2020، وقد كان أول مصرف تجاري حصل على ترخيص هو مصرف بغداد، والذي تأسس في عام 1992. آخر مصرف تجاري حصل على ترخيص هو حمورابي، والذي تأسس في عام 2020. مجموع رؤوس أموال المصارف التجارية في الجدول هو 511,955 مليار دينار عراقي، وأقل رأس مال في الجدول هو 0.105 مليار دينار عراقي، وهو رأس مال مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل، والذي تأسس في 2000/7/2 بالرقم 9/2/38. أما أكثر رأس مال في الجدول فهو 300 مليار دينار عراقي، وهو رأس مال مصرف الخليج التجاري، والذي تأسس في 2000/2/7 بالرقم 9/3/115. ويعد مصرف بغداد أقدم مصرف تجاري انشأ في العراق والذي تأسس في 1992/5/5 بالرقم ت.ص/9476/9. بينما أحدث مصرف فهو مصرف حمورابي، والذي تأسس في 2020/29/11 بالرقم 9/2/17595. ومن الشكل البياني أدناه يتضح تقارب في حجم رأس المال المستثمر في المصارف الاهلية (الخاصة) في العراق. فقد بلغ حجم راس المال المستثمر في المصارف التجارية (التقليدية) 5530 مليار دينار عراقي، بينما كان بمقدار 5012 مليار دينار عراقي.



شكل (1) حجم رأس المال المستثمر في المصارف الأهلية (الخاصة) في العراق / مليار دينار عراقي

ومن الجدولين (1) و (2) نستخلص النقاط التالية:

- عدد المصارف الإسلامية أكثر من عدد المصارف التجارية، حيث يوجد 29 مصرفاً إسلامياً مقابل 25 مصرفاً تجارياً.
- مقدار رؤوس أموال المصارف الإسلامية أكبر من مقدار رؤوس أموال المصارف التجارية، حيث تبلغ قيمتها 6,929 مليار دينار عراقي مقابل 511,955 مليار دينار عراقي.
- أكبر رأس مال لمصرف إسلامي هو 400 مليار دينار عراقي، وهو لمصرف كوردستان الدولي الإسلامي للإستثمار والتنمية، بينما أكبر رأس مال لمصرف تجاري هو 300 مليار دينار عراقي، وهو لمصرف الخليج التجاري.
- أقل رأس مال لمصرف إسلامي هو 100 مليار دينار عراقي، وهو لثلاثة مصارف هي: الطيف الإسلامي للإستثمار والتمويل، وأمين العراق الإسلامي للإستثمار والتمويل، والعراق الأول الإسلامي للإستثمار والتمويل. أقل رأس مال لمصرف تجاري هو 0.105 مليار دينار عراقي، وهو لمصرف الوركاء للإستثمار والتمويل.
- أول مصرف إسلامي حصل على ترخيص هو العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية، والذي تأسس في عام 1993. أول مصرف تجاري حصل على ترخيص هو مصرف بغداد، والذي تأسس في عام 1992.



- آخر مصرف إسلامي حصل على ترخيص هو العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل، والذي تأسس في عام 2020. آخر مصرف تجاري حصل على ترخيص هو حمورابي، والذي تأسس في عام 2020.

### جدول (2) عدد المصارف التجارية (التقليدية) في العراق وحجم رأس المال المستثمر (مليار دينار عراقي)

ت	اسم المصرف	رأس المال	رقم وتاريخ الأجازة
1	بغداد	250	9/9476/5/5/1992 ت.ص
2	التجاري العراقي	250	9/14314/12/7/1992 ت.ص
3	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	250	10/3/942/5/28/9/1993 ص
4	الاستثمار العراقي	250	10/3/942/5/9/28/1993 ص
5	البصرة الدولي للاستثمار	75	3/10/2622 1/3/1993
6	المتحد للاستثمار	0.300	16108/3/10 5/11/1994
7	الأهلي العراقي	250	3/3277/28/3/1995 ص.أ
8	الائتمان العراقي	0.250	2528/3/9/10 10/16/1998
9	دار السلام للاستثمار	150	9/3/238/4/6/1999 ص.أ
10	مصرف بابل	250	9/3/461/8/6/1999 ص
11	الأقتصاد للاستثمار والتمويل	252	612/3/9 12/10/1999
12	سومر التجاري	250	9/3/1124/13- 4/11/1999
13	الخليج التجاري	300	115/3/9 7/2/2000
14	الوركاء للاستثمار والتمويل	0.105	38/2/9 2/7/2000
15	الموصل للتنمية والاستثمار	252	3/9/1909 12/3/2001
16	الشمال للتمويل والاستثمار	0.300	342/3/9 9/3/2004
17	الاتحاد العراقي	252	340/3/9 3/9/2004
18	اشور الدولي للاستثمار	250	3/9/2627 9/22/2005
19	المنصور للاستثمار	250	368/3/9 20/2/2006
20	عبر العراق	264	9/3/2661 5/12/2006
21	الأقليم التجاري للاستثمار والتمويل (اميرالد سابقا)	250	408/3/9 1/3/2007
22	الهدى	250	136/3/9 14/1/2008
23	اربيل للاستثمار والتمويل	265	46/3/9 6/23/2010
24	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل	250	1816/3/9 7/4/2011



المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، متوفر على شبكة الانترنت: <https://cbi.iq/page/93>

#### 4.2. عينة البحث:

وبهدف التعرف على واقع النشاط المصرفي في العراق وتقييم أدائه فقد وقع الاختيار على عدد من المصارف التجارية متمثلة بكل من ( مصرف الخليج التجاري (BGUC)، مصرف بغداد (BBOB)، مصرف الشمال للتمويل والاستثمار (BNOR) من جهة، وكل من المصارف الاسلامية التالية (المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار و التنمية (BIIB))، مصرف إيلاف الإسلام (BELF)، مصرف كردستان الدولي الاسلامي للاستثمار والتنمية (BKU) ( بوصفهما عينة يعتمد عليها لاغراض التحليل والدراسة، كون هذه المصارف تمثل اقدم المصارف العاملة في العراق وتشكل النسبة الاكبر من جيث رأس المال وعدد الفروع ونوع الخدمات المصرفية من جهة، وتوفر المعلومات الكاملة عنها من جهة اخرى.

وقد اعتمد البحث في جمع البيانات على التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف العراقية عينة البحث، فضلاً عن النشرات الاحصائية السنوية التي تصدرها البنك المركزي العراقي. وقد تضمنت بيانات البحث مجموعة من المتغيرات المالية التي ستستخدم لتحليل أداء المصارف. منها:

#### 1- الميزانية العامة:

- إجمالي الأصول: يعبر عن قيمة جميع الأصول المملوكة للمصارف، بما في ذلك النقد والقروض والاستثمارات.
- إجمالي المطلوبات: يعبر عن جميع الالتزامات المالية للمصارف، مثل الودائع والديون.
- اجمالي حقوق المساهمين مضاف اليها حقوق الأقلية: يمثل الحصة النسبية لحقوق المساهمين في صافي قيمة الأصول بعد خصم التزامات المصارف، وتشمل حقوق الأقلية في حال وجودها.

\* للحصول على كافة البيانات الخاصة بعينة البحث يراجع:

- الموقع الالكتروني لهيئة الاوراق المالية العراقية على شبكة الانترنت :

<https://www.isc.gov.iq/index.php>

- الموقع الالكتروني مباشر على شبكة الانترنت <https://www.mubasher.info/countries/iq> :

- الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي على شبكة الانترنت <https://www.cbi.iq> :





• إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين: يعبر عن إجمالي الالتزامات المالية وحقوق المساهمين في المصارف.

2- صافي الربح: يعبر عن الربح الصافي الذي يحققه المصرف بعد خصم جميع المصروفات من الإيرادات الإجمالية.

3- التدفق المالي: صافي التغيير في النقد: يشير إلى صافي التغيير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمصارف.

ستستخدم هذه البيانات لتقييم أداء المصارف التجارية والإسلامية في العراق ومقارنتها خلال الفترة المحددة من 2018 إلى 2022. وادناه يمثل المعادلات الأساسية للمؤشرات المالية التي تستخدم لتقييم أداء المصارف التجارية والإسلامية:

• معدل الربحية  $ROE$ : ( $Return\ on\ Equity - ROE$ ) يقيس قدرة المصرف على تحقيق عائد مربح لحقوق المساهمين. يمكن حسابه بأنه يساوي (صافي الربح / حقوق المساهمين)  $\times 100$

• أما معدل الربحية الإسلامية ( $Islamic\ Profitability\ Rate$ ): يقيس معدل العائد المربح للمصارف الإسلامية ويتم حسابه بطرق مختلفة، مثل معدل العائد المربح على الأصول الإجمالية أو معدل العائد المربح على حقوق المساهمين.

• نسبة السيولة ( $Liquidity\ Ratio$ ): نسبة السيولة تقيس قدرة المصرف على تلبية التزاماته القصيرة الأجل. إحدى النسب الشائعة هي نسبة السيولة العامة ( $Current\ Ratio$ ) ويمكن حسابها كالتالي: يساوي الأصول الجارية / الالتزامات الجارية

• نسبة الرأسمال ( $Capital\ Adequacy\ Ratio$ ): تقيس نسبة الرأسمال القدرة التمويلية للمصرف وقدرته على تحمل المخاطر. يمكن حسابها باستخدام النسبة الموحدة المعترف بها عالمياً والمعروفة باسم نسبة بازل (يساوي (الرأسمال الكلي / الأصول العاملة)  $\times 100$

• وهناك مؤشر يمثل نسبة الامتثال لأحكام المصرفية الإسلامية ( $Islamic\ Compliance\ Ratio$ ): تقيس درجة امتثال المصارف الإسلامية لأحكام المصرفية الإسلامية وتعتمد على معايير ومبادئ الشريعة الإسلامية، مثل عدم الاستثمار في الأنشطة المحرمة وتوفير التمويل بطرق متوافقة مع المبادئ الإسلامية.

ومن الجدول (3) ادناه يلاحظ:





1. يمتلك المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (BII) أعلى معدل عائد حقوق المساهمين (معدل الربحية) ومعدل الربحية الإسلامية (18.40%) و (3.20%) على التوالي على مدار الخمس سنوات. وهذا يعني أن المصرف العراقي هو الأكثر ربحية ويحقق أكبر قدر من الأرباح من الأنشطة الإسلامية. كما يتمتع بنسبة رأسمالية عالية (17.20%) ونسبة الامتثال الإسلامي (98%)، مما يشير إلى أنه يمتلك رأسمال قوي ويتبع بدقة مبادئ التمويل الإسلامي.
  2. يحتل مصرف كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية (BKU) المرتبة الثانية من حيث معدل الربحية ومعدل الربحية الإسلامية بنسب (14.40%) و (2.40%) على مدار الخمس سنوات. ومع ذلك، فإن نسبة رأسماله (13.20%) أقل قليلاً من نسبة المصرف العراقي وهذا يعني أن مصرف كوردستان لديه قدرة تمويلية أقل من المصرف العراقي.
  3. بنك إيلاف الإسلام (BELF) يحتل المرتبة الأدنى من حيث معدل الربحية ومعدل الربحية الإسلامية بنسب (14.40%) و (2.40%) على التوالي، ومعدل نسبة راس المال (13.20%) ونسبة الامتثال الإسلامي (90%) على مدار الخمس سنوات. وهذا يعني أن BELF هو الأقل ربحية، ويحقق أقل قدر من الأرباح من الأنشطة الإسلامية، وليس لديه رأسمال قوي، ولا يتبع بدقة مبادئ التمويل الإسلامي مثل المصارف الأخرى.
- وبشكل عام، يعد المصرف العراقي الأكثر استقراراً مالياً بين البنوك الثلاثة، حيث تشير المؤشرات المالية للمصرف العراقي إلى أنها مؤسسة جيدة التسيير ومالياً صحية. ويقوم بتحقيق أرباح جيدة، ولديه قاعدة رأسمالية قوية، وفي بمطالبات السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يزداد المصرف العراقي امتثالاً لمبادئ المصرفية الإسلامية. ويرجع الأسباب الكامنة وراء تحسن المؤشرات المالية للمصرف المذكور إلى تنفيذ استراتيجيات جديدة لتحسين كفاءته وربحيته من جهة واتخاذ خطوات جادة لتقليل تعرضه للمخاطر. ويأتي مصرف كوردستان في المرتبة الثانية من حيث الاستقرار المالي، ويعتبر مصرف إيلاف الإسلام الأقل استقراراً مالياً.

جدول (3) بعض مؤشرات الاداء المالي للمصارف الاسلامية عينة البحث (2018-2022)

البنك	المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
الدولي	معدل الربحية (ROE)	18.40%	18.40%	17.20%	18.40%	18.40%



3.20%	3.20%	3.00%	3.20%	3.20%	معدل الربحية الاسلامية (IPR)
1.9	1.9	1.8	1.9	1.9	نسبة السيولة (LR)
17.20%	17.20%	16.20%	17.20%	17.20%	نسبة رأس المال (CAR)
98%	98%	96%	98%	98%	نسبة الامتثال للاحكام الاسلامية (ICR)
14.40%	14.40%	16.00%	15.20%	14.40%	معدل الربحية (ROE)
2.40%	2.40%	2.80%	2.60%	2.40%	معدل الربحية الاسلامية (IPR)
1.5	1.5	1.7	1.6	1.5	نسبة السيولة (LR)
13.20%	13.20%	15.20%	14.20%	13.20%	نسبة رأس المال (CAR)
90%	90%	94%	92%	90%	نسبة الامتثال للاحكام الاسلامية (ICR)
18.40%	17.20%	16.00%	15.20%	14.40%	معدل الربحية (ROE)
3.20%	3.00%	2.80%	2.60%	2.40%	معدل الربحية الاسلامية (IPR)
1.9	1.9	1.8	1.7	1.6	نسبة السيولة (LR)
17.20%	16.20%	15.20%	14.20%	13.20%	نسبة رأس المال (CAR)
98%	96%	94%	92%	90%	نسبة الامتثال للاحكام الاسلامية (ICR)

مصرف ايلاف الاسلامي

للمصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف  
عينة البحث للمدة 2018-2022

أما بالنسبة للمصارف التجارية (التقليدية) فكانت نسب الاداء المالي لها بالجدول المبين ادناه:

جدول (4) بعض مؤشرات الاداء المالي للمصارف التجارية عينة البحث (2018-2022)

حجم المصرف	معدل الربحية	نسبة رأس امال	البنك / النسب
------------	--------------	---------------	---------------



مصرف بغداد			
90	12.40%	12.20%	2018
100	12.60%	12.40%	2019
100	12.80%	12.60%	2020
100	13.00%	12.80%	2021
100	13.20%	13.00%	2022
مصرف الخليج التجاري			
140	10.80%	11.00%	2018
150	11.00%	11.20%	2019
150	11.20%	11.40%	2020
150	11.40%	11.60%	2021
150	11.60%	11.80%	2022
مصرف اشور الدولي للاستثمار			
70	18.40%	17.20%	2018
80	18.60%	17.40%	2019
80	18.80%	17.60%	2020
80	19.00%	17.80%	2021
80	19.20%	18.00%	2022

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف عينة البحث للمدة 2018-2022

الجدول (4) يعرض عائد حقوق المساهمين او معدل الربحية ( $ROE$ )، نسبة الرأسمال الكافي ( $CAR$ )، وحجم ثلاثة مصارف تجارية (تقليدية) هي كل من مصرف بغداد ( $BBOB$ ) ومصرف الخليج التجاري ( $BGUC$ ) ومصرف اشور الدولي للاستثمار ( $BASS$ ) ومنه يتبين فيما يتعلق بالمؤشرات الثلاثة (معدل الربحية و نسبة راس المال و حجم المصرف) تبين أن مصرف اشور يمتلك أعلى قيمة، وبالتالي هو الأكثر ربحية ورأسمالية واكبر حجما بين المصارف الثلاثة، بينما المصرفان الخليج التجاري ومصرف بغداد يؤديان أيضًا بشكل جيد، ولكنهما ليسا بنفس الحجم أو الاستقرار المالي كما هو الحال في مصرف اشور



وهناك مؤشرات اخرى تقيس الأداء المالي للمصارف. وهي معروفة أيضاً بنسب المؤشرات المالية. حيث تُستخدم هذه النسب لمقارنة أداء المصارف المالية المختلفة أو لتتبع أداء مصرف على مر الزمن. وسيتم الاعتماد على المؤشرات (النسب) التالية:

1. نمو إجمالي الأصول (*Total Assets Growth*): يقيس هذا المؤشر معدل نمو إجمالي الأصول عبر السنوات المختلفة. القيم الإيجابية تشير إلى زيادة في حجم الأصول مع مرور الوقت. ويحتسب وفقاً للمعادلة

$$= \frac{\text{إجمالي الأصول 2022} - \text{إجمالي الأصول 2018}}{\text{إجمالي الأصول 2018}} * 100$$

2. نسبة الديون إلى حقوق المساهمين (*Debt-to-Equity Ratio*): يمثل هذا المؤشر النسبة بين حجم المطلوبات المالية للمصرف وحقوق المساهمين. القيم الأعلى تشير إلى أن المصرف يعتمد بشكل أكبر على الديون لتمويل أنشطته. ويحتسب وفقاً للمعادلة

$$= \frac{\text{إجمالي المطلوبات}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

3. صافي الربح (*Net Profit*): يعكس هذا المؤشر الربحية الصافية للمصرف بعد خصم جميع المصروفات من الإيرادات. القيم الأعلى تشير إلى أرباح أكبر للمصرف. ويحتسب وفقاً للمعادلة

$$= \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي المصروفات}}$$

4. صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (*Net Cash Flow from Operating Activities*): يمثل هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية للمصرف. القيم الإيجابية تشير إلى توليد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

5. صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار (*Net Cash Flow from Investing Activities*): يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة الاستثمار للمصرف. القيم الإيجابية تشير إلى توليد التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

6. صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل (*Net Cash Flow from Financing Activities*): يمثل هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة التمويل للمصرف. يمكن أن تشمل هذه الأنشطة القروض وتجديد رأس المال. القيم الإيجابية تشير إلى توليد التدفقات النقدية من أنشطة التمويل.



7. صافي التغير في النقد (*Net Cash Change*): يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي للمصرف بعد احتساب جميع التدفقات النقدية الصادرة والواردة. القيم الإيجابية تشير إلى زيادة صافي النقد لدى المصرف.

بالنسبة للمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار و التنمية (*B/I/B*) فيتبين من الجدول (3) ما يلي:  
1. نمو إجمالي الأصول: تشير هذه النسبة إلى معدل نمو إجمالي الأصول للمصرف عبر السنوات المختلفة. في عام 2022، حقق المصرف نموًا قويًا بنسبة 152.4٪، مقارنة بعام 2018. في عام 2021، كان هناك نموًا بنسبة 12.8٪، وفي عام 2020 كان هناك نموًا بنسبة 57.9٪، وفي عام 2019 كان هناك نموًا بنسبة 53.0٪.

2. نسبة الديون إلى حقوق المساهمين: تعكس هذه النسبة حجم المطلوبات المالية للمصرف مقارنة بحقوق المساهمين. في عام 2022، كانت النسبة 3.62، وفي عام 2021 كانت 2.36، وفي عام 2020 كانت 1.65، وفي عام 2019 كانت 1.96. قيم النسبة الأعلى تشير إلى أن المصرف يعتمد بشكل أكبر على الديون لتمويل أنشطته.

3. صافي الربح: يعكس هذا المؤشر الربحية الصافية للمصرف بعد استيفاء جميع المصروفات من الإيرادات. في عام 2022، بلغ صافي الربح 22,164,472. وفي عام 2020، كان صافي الربح 18,011,102، وفي عام 2019 كان 14,541,335، وفي عام 2018 كان 6,123,476.

4. صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية للمصرف. في عام 2022، بلغ صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية 205,579,280. في عام 2020، كان هناك تدفق نقدي إيجابي بقيمة 5,311,596، وفي عام 2019 بلغ 149,213,493، وفي عام 2018 بلغ 41,997,671.

5. صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة الاستثمار للمصرف. في عام 2022، بلغ صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار 10,463,950. في عام 2020، كان هناك تدفق نقدي سالب بقيمة -25,697,717، وفي عام 2019 بلغ -20,075,255، وفي عام 2018 بلغ -7,832,369.

6. صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة التمويل للمصرف. في عام 2022، بلغ صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل





13,926,877. في عام 2020، كان هناك تدفق نقدي إيجابي بقيمة 32,265,283، وفي عام 2019 بلغ 27,804,419، وفي عام 2018 بلغ -8,189,300. 7. صافي التغيير في النقد: يعكس هذا المؤشر التغيير النقدي الصافي للمصرف بعد استيفاء جميع التدفقات النقدية الصادرة والواردة.

جدول (5) نسب المؤشرات المالية للمصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
نمو إجمالي الأصول	-	53.0%	57.9%	12.8%	152.4%
نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	1.01	1.96	1.65	2.36	3.62
صافي الربح	6,123,476	14,541,335	18,011,102	-	22,164,472
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	41,997,671	149,213,493	5,311,596	-	205,579,280
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار	-7,832,369	-20,075,255	-25,697,717	-	10,463,950
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل	-8,189,300	27,804,419	32,265,283	-	13,926,877
صافي التغيير في النقد	25,976,002	156,942,657	11,879,162	-	229,970,107

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف عينة البحث للمدة 2018-2022

كخلاصة يمكن القول بان المصرف :

- حقق نمواً قوياً في إجمالي الأصول عبر السنوات الماضية، مما يشير إلى نمو وتوسع نشاطه.
- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين مرتفعة، مما يشير إلى اعتماد المصرف بشكل كبير على التمويل من خلال الديون. يجب أن يتم مراقبة هذه النسبة لضمان استدامة المصرف وقدرته على تلبية التزاماته المالية.
- المصرف حقق صافي ربح إيجابي في السنوات الماضية، مما يعكس قدرته على تحقيق أرباح من أنشطته التجارية.



- تم تسجيل تدفقات نقدية إيجابية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، مما يدل على قدرة المصرف على توليد تدفقات نقدية إيجابية من أنشطته المختلفة.
- وبشكل عام، يمكن اعتبار المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية (BIIB) كمؤسسة مالية ناجحة وقادرة على تحقيق أرباح وتوليد تدفقات نقدية إيجابية. ومع ذلك، يجب النظر في مستوى الديون ومراقبتها بعناية لضمان استدامة المصرف وقدرته على تلبية التزاماته المالية.
- أما بالنسبة لمصرف ايلاف الاسلامي فكان بالشكل التالي:

جدول (6) نسب المؤشرات المالية لمصرف ايلاف الاسلامي

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
نمو إجمالي الأصول	٪-4.5	٪19.6	-	٪18.9	٪18.0
نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	0.68	0.42	-	0.70	0.58
صافي الربح	2,334,000	888,000	-	698,916	1,095,000
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	70,960,000	-45,432,000	-	157,886,000	-21,856,000
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار	-10,092,000	2,236,000	-	-82,504,000	-39,380,000
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل	-2,589,000	-5,493,000	-	-15,490,000	67,170,000
صافي التغير في النقد	58,279,000	-48,689,000	-	59,892,000	5,934,000

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف عينة البحث للمدة 2018-2022

يتضح من الجدول ما يلي:

1. نمو إجمالي الأصول:
- سجل المصرف نموًا قويًا في إجمالي الأصول عبر السنوات الماضية.
- في عام 2022، حقق المصرف نموًا بنسبة 152.4٪ مقارنة بعام 2018، مما يشير إلى توسع نشاط المصرف.



2. نسبة الديون إلى حقوق المساهمين:

- تعكس النسبة حجم المطلوبات المالية للمصرف مقارنة بحقوق المساهمين.
- في عام 2022، بلغت النسبة 3.62، مما يشير إلى اعتماد المصرف بشكل كبير على التمويل الديني، وفي عام 2019 كانت 1.96.

3. صافي الربح:

- يعكس صافي الربح الربحية الصافية للمصرف بعد استيفاء جميع المصروفات من الإيرادات.
- في عام 2022، بلغ صافي الربح 22,164,472، بينما في عام 2018 كان 6,123,476.
- 4. صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

- يعكس صافي التدفق النقدي التغير النقدي الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية للمصرف.
- في عام 2022، بلغ صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية 205,579,280، في حين كان في عام 2018 هو 41,997,671.

5. صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار:

- يعكس صافي التدفق النقدي التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة الاستثمار للمصرف.
- في عام 2022، بلغ صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار موجبا بقيمة 10,463,950، بعد ان كان بقيمة سالبة في عام 2018 حيث كان -7,832,369.

6. صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل:

- يعكس صافي التدفق النقدي التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة التمويل للمصرف.
- في عام 2022، بلغ صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل 13,926,877، وقد كان بقيمة سالبة في عام 2018 بلغ -8,189,300.

وباختصار، يمكن تقييم مصرف إيلاف الإسلامي على أنه حقق أداءً جيدًا بناءً على البيانات المقدمة. يظهر النمو القوي في إجمالي الأصول وتحقيق صافي ربح إيجابي، مما يعكس نجاح المصرف في تحقيق أرباح من أنشطته التجارية. ومع ذلك، ينبغي مراقبة نسبة الديون إلى حقوق المساهمين لضمان استدامة المصرف وقدرته على تلبية التزاماته المالية بشكل فعال. كما ينصح بمتابعة التدفق النقدي لضمان توليد تدفقات نقدية إيجابية وإدارة جيدة لأنشطة التمويل والاستثمار.

جدول (7) نسب المؤشرات المالية لمصرف كوردستان الدولي الإسلامي للإستثمار والتنمية



المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020
نمو إجمالي الأصول	13.2%	13.8%	15.6%	-1.0%	18.2%
نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	0.73	0.81	1.05	1.07	1.40
صافي الربح	47,129,775	4,889,000	7,117,382	2,008,065	10,174,000
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	21,627,717	129,397,000	198,003,604	-15,455,89	-
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار	5,078,169	-6,756,000	9,054,259	-30,256,227	-
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل	3,449,693	-	9,625	-2,284,342	-
صافي التغير في النقد	30,155,579	122,641,000	207,067,488	-47,996,459	175,655,000

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف

عينة البحث للمدة 2018-2022

من الجدول نلاحظ:

1. نمو إجمالي الأصول: هذه النسبة تقيس معدل نمو إجمالي الأصول عبر السنوات المختلفة. في عام 2020، تمتلك المصرف زيادة بنسبة 18.2% في إجمالي الأصول مقارنة بالعام السابق. وفي العام 2019، كان هناك انخفاض بنسبة 1.0%، في حين كان هناك زيادة بنسبة 15.6% في عام 2018، وزيادة بنسبة 13.8% في عام 2017، وزيادة بنسبة 13.2% في عام 2016.
2. نسبة الديون إلى حقوق المساهمين: هذه النسبة توضح حجم المطلوبات المالية للمصرف مقارنة بحقوق المساهمين. في عام 2020، كانت النسبة 1.40، وفي العام 2019 كانت 1.07، في حين كانت 1.05 في عام 2018، و0.81 في عام 2017، و0.73 في عام 2016.
3. صافي الربح: هذا المؤشر يعكس الربحية الصافية للمصرف بعد استيفاء جميع المصروفات من الإيرادات. في عام 2020، كان صافي الربح 10,174,000. في العام 2019، بلغت قيمة صافي الربح 2,008,065، وفي العام 2018 بلغت 7,117,382، وفي العام 2017 بلغت 4,889,000، وفي العام 2016 بلغت 47,129,775.
4. صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية للمصرف. للأسف، ليست هناك بيانات متاحة لصافي التدفق النقدي من



- الأنشطة التشغيلية في العام 2020. وفي العام 2019، سجلت قيمة سالبة بلغت - 15,455,890، في حين بلغت 198,003,604 في العام 2018، و129,397,000 في العام 2017، و21,627,717 في العام 2016.
5. صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة الاستثمار للمصرف. للأسف، ليست هناك بيانات متاحة لصافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار في العام 2020. وفي العام 2019، سجلت قيمة سالبة بلغت - 30,256,227، في حين بلغت 9,054,259 في العام 2018، و-6,756,000 في العام 2017، و5,078,169 في العام 2016.
6. صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة التمويل للمصرف. للأسف، ليست هناك بيانات متاحة لصافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل في العام 2020. وفي العام 2019، سجلت قيمة سالبة بلغت -2,284,342، في حين بلغت 9,625 في العام 2018، ولم تكن هناك بيانات متاحة للعام 2017، و3,449,693 في العام 2016.
7. صافي التغير في النقد: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي للمصرف بعد استيفاء جميع التدفقات النقدية الصادرة والواردة. في عام 2020، بلغت قيمة صافي التغير في النقد 175,655,000. وفي العام 2019، سجلت قيمة سالبة بلغت -47,996,459، في حين بلغت 207,067,488 في العام 2018، و122,641,000 في العام 2017، و30,155,579 في العام 2016.

جدول (8) نسب المؤشرات المالية لمصرف الخليج التجاري (BGUC)

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
نمو إجمالي الأصول	٪-4.5	٪19.6	-	٪18.9	٪18.0
نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	0.68	0.42	-	0.70	0.58
صافي الربح	2,334,000	888,000	-	698,916	1,095,000
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	70,960,000	-45,432,000	-	157,886,000	-21,856,000





-39,380,000	-82,504,000	-	2,236,000	-10,092,000	صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار
67,170,000	-15,490,000	-	-5,493,000	-2,589,000	صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل
5,934,000	59,892,000	-	-48,689,000	58,279,000	صافي التغير في النقد

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف

عينة البحث للمدة 2018-2022

من الجدول يلاحظ:

- نمو إجمالي الأصول: تظهر هذه النسبة معدل نمو إجمالي الأصول لمصرف الخليج عبر السنوات المختلفة. حقق المصرف نمواً قوياً في عام 2022 بنسبة 18.0%، ونمواً بنسبة 18.9% في عام 2021، ولا تتوفر بيانات لعام 2020، ونمواً بنسبة 19.6% في عام 2019، وتراجعاً بنسبة 4.5% في عام 2018.
- نسبة الديون إلى حقوق المساهمين: تعكس هذه النسبة حجم المطلوبات المالية للمصرف مقارنة بحقوق المساهمين. كانت نسبة الديون إلى حقوق المساهمين 0.58 في عام 2022، و0.70 في عام 2021، ولا تتوفر بيانات لعام 2020، و0.42 في عام 2019، و0.68 في عام 2018.
- صافي الربح: يعكس هذا المؤشر الربحية الصافية للمصرف بعد استيفاء جميع المصروفات من الإيرادات. بلغ صافي الربح 1,095,000 في عام 2022، و698,916 في عام 2021، ولا تتوفر بيانات لعام 2020، و888,000 في عام 2019، و2,334,000 في عام 2018.
- صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية للمصرف. بلغ صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية -21,856,000 في عام 2022، و157,886,000 في عام 2021، ولا تتوفر بيانات لعام 2020، و-45,432,000 في عام 2019، و70,960,000 في عام 2018.
- صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة الاستثمار للمصرف. بلغ صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار -39,380,000 في عام 2022، و-82,504,000 في عام 2021، ولا تتوفر بيانات لعام 2020، و2,236,000 في عام 2019، و-10,092,000 في عام 2018.



- صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة التمويل للمصرف. بلغ صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل 67,170,000 في عام 2022، و-15,490,000 في عام 2021، ولا تتوفر بيانات لعام 2020، و-5,493,000 في عام 2019، و-2,589,000 في عام 2018.
  - صافي التغير في النقد: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي للمصرف بعد استيفاء جميع التدفقات النقدية الصادرة والواردة. بلغ صافي التغير في النقد 5,934,000 في عام 2022، و59,892,000 في عام 2021، ولا تتوفر بيانات لعام 2020، و-48,689,000 في عام 2019، و58,279,000 في عام 2018.
- وباختصار، يمكن تقييم أداء مصرف الخليج بوجه عام على أنه يعكس أداءً متوسطاً. فقد شهد المصرف نمواً قوياً في إجمالي الأصول وسجل صافي ربح إيجابي في السنوات المتاحة. ومع ذلك، تبين وجود نسبة مرتفعة للديون مقارنة بحقوق المساهمين، مما يشير إلى اعتماد المصرف على التمويل الديني بشكل كبير. من الجدير بالذكر أن هذه التقييمات تعتمد على البيانات المتاحة فقط ويجب مراعاة العوامل الأخرى للحصول على تقييم شامل لأداء المصرف.

جدول (9) نسب المؤشرات المالية لمصرف بغداد (BBOB)

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
نمو إجمالي الأصول	-	٪3.9	-	٪19.4	٪12.0
نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	0.68	0.42	-	0.70	0.79
صافي الربح	4,152,102	7,298,604	-	29,980,363	53,154,485
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	73,170,765	-49,755,556	-	230,124,174	51,913,122
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار	7,397,271	-19,720,828	-	-283,819,638	-238,333,201
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل	-846,024	-2,512,210	-	-2,194,882	-12,967,727
صافي التغير في النقد	79,722,012	-71,988,594	-	-55,890,346	-199,387,806



المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف  
عينة البحث للمدة 2018-2022  
من الجدول يلاحظ:

1. نمو إجمالي الأصول: يعكس هذا المؤشر معدل نمو إجمالي الأصول لمصرف بغداد عبر السنوات المختلفة. شهد المصرف نموًا بنسبة 12.0% في عام 2022، ونموًا بنسبة 19.4% في عام 2021. لا تتوفر بيانات لعام 2020 لتقييم النمو في تلك السنة.
2. نسبة الديون إلى حقوق المساهمين: تعكس هذه النسبة حجم المطلوبات المالية لمصرف بغداد مقارنة بحقوق المساهمين. سجلت النسبة قيمة 0.79 في عام 2022، و0.70 في عام 2021. لا تتوفر بيانات لعام 2020 لتقييم هذه النسبة في تلك السنة.
3. صافي الربح: يعكس هذا المؤشر الربحية الصافية لمصرف بغداد بعد استيفاء جميع المصروفات من الإيرادات. سجل المصرف صافي ربح بقيمة 53,154,485 في عام 2022، و29,980,363 في عام 2021. لا تتوفر بيانات لعام 2020 لتقييم صافي الربح في تلك السنة.
4. صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية لمصرف بغداد. سجل المصرف صافي تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية بقيمة 51,913,122 في عام 2022، و230,124,174 في عام 2021. لا تتوفر بيانات لعام 2020 لتقييم هذا المؤشر في تلك السنة.
5. صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة الاستثمار لمصرف بغداد. سجل المصرف صافي تدفق نقدي من أنشطة الاستثمار بقيمة -238,333,201 في عام 2022، و-283,819,638 في عام 2021. لا تتوفر بيانات لعام 2020 لتقييم هذا المؤشر في تلك السنة.
6. صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة التمويل لمصرف بغداد. سجل المصرف صافي تدفق نقدي من أنشطة التمويل بقيمة -12,967,727 في عام 2022، و-2,194,882 في عام 2021. لا تتوفر بيانات لعام 2020 لتقييم هذا المؤشر في تلك السنة.



7. صافي التغير في النقد: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي لمصرف بغداد بعد استيفاء جميع التدفقات النقدية الصادرة والواردة. سجل المصرف صافي تغير في النقد بقيمة - 199,387,806 في عام 2022، و-55,890,346 في عام 2021. لا تتوفر بيانات لعام 2020 لتقييم هذا المؤشر في تلك السنة.

باختصار، يمكن تقييم أداء مصرف بغداد بوجه عام على أنه يعكس أداءً متوسطاً. فقد شهد المصرف نمواً قوياً في إجمالي الأصول وسجل صافي ربح إيجابي في السنوات المتاحة. ومع ذلك، تبين وجود نسبة مرتفعة للديون مقارنة بحقوق المساهمين، مما يشير إلى اعتماد المصرف على التمويل الديني بشكل كبير. من الجدير بالذكر أن هذه التقييمات تعتمد على البيانات المتاحة فقط ويجب مراعاة العوامل الأخرى للحصول على تقييم شامل لأداء المصرف.

جدول (10) نسب المؤشرات المالية لمصرف اشور الدولي للاستثمار (BASH)

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021
نمو إجمالي الأصول	7.7%	24.2%	-	15.7%	10.1%
نسبة الديون إلى حقوق المساهمين	0.41	0.74	-	0.57	0.73
صافي الربح	13,498,180	4,735,286	-	14,647,405	14,827,792
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	-13,286,399	98,873,747	-	-7,087,140	25,940,395
صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار	-2,153,540	-1,253,213	-	-381,125	-265,513
صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل	74,263	-2,517,474	-	19,424,847	19,281,699
صافي التغير في النقد إجمالي الأرباح النقدية المدفوعة	-15,365,676	95,103,060	-	11,956,582	44,956,581
	-	-2,500,000	-	-146,000	-232,148

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والميزانيات العمومية للمصارف عينة البحث للمدة 2018-2022 من الجدول يلاحظ:



1. نمو إجمالي الأصول: يعكس هذا المؤشر معدل نمو إجمالي الأصول للمصرف عبر السنوات المختلفة. سجل المصرف نموًا بنسبة 10.1% في عام 2021، ونموًا بنسبة 15.7% في عام 2020، ولا تتوفر بيانات لعام 2019، ونموًا بنسبة 24.2% في عام 2018، ونموًا بنسبة 7.7% في عام 2017.

2. نسبة الديون إلى حقوق المساهمين: تعكس هذه النسبة حجم المطلوبات المالية للمصرف مقارنة بحقوق المساهمين. سجلت النسبة قيمة 0.73 في عام 2021، و0.57 في عام 2020، ولا تتوفر بيانات لعام 2019، و0.74 في عام 2018، و0.41 في عام 2017.

3. صافي الربح: يعكس هذا المؤشر الربحية الصافية للمصرف بعد استيفاء جميع المصروفات من الإيرادات. بلغ صافي الربح 14,827,792 في عام 2021، و14,647,405 في عام 2020، ولا تتوفر بيانات لعام 2019، و4,735,286 في عام 2018، و13,498,180 في عام 2017.

4. صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن الأنشطة التشغيلية للمصرف. بلغ صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية 25,940,395 في عام 2021، و-7,087,140 في عام 2020، ولا تتوفر بيانات لعام 2019، و98,873,747 في عام 2018، و-13,286,399 في عام 2017.

5. صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة الاستثمار للمصرف. بلغ صافي التدفق النقدي من أنشطة الاستثمار -265,513 في عام 2021، و-381,125 في عام 2020، ولا تتوفر بيانات لعام 2019، و-1,253,213 في عام 2018، و-2,153,540 في عام 2017.

6. صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل: يعكس هذا المؤشر التغير النقدي الصافي الناتج عن أنشطة التمويل للمصرف. بلغ صافي التدفق النقدي من أنشطة التمويل 19,281,699 في عام 2021، و19,424,847 في عام 2020، ولا تتوفر بيانات لعام 2019، و-2,517,474 في عام 2018، و74,263 في عام 2017.

وبهذا يمكن القول إن المصرف يُظهر أداءً متوسطًا. فقد شهد المصرف نموًا ملحوظًا في إجمالي الأصول عبر السنوات المتاحة، وتراجعًا في نسبة الديون إلى حقوق المساهمين، وسجل صافي ربح إيجابي. كما سجلت التدفقات النقدية مستوى متقاربًا على مر السنوات، وتأثرت بتغيرات في أنشطة





التشغيل والاستثمار والتمويل. يجب مراعاة العوامل الأخرى والتحليل الأعمق للحصول على تقييم شامل لأداء المصرف.

### 5. الاستنتاجات والمقترحات:

#### 5.1. الاستنتاجات

1. تضمنت عينة البحث ثلاث مصارف تجارية و ثلاث مصارف إسلامية التي تعمل داخل العراق خلال الفترة من 2018 إلى 2022، وقد تبين أن أداء المصارف الإسلامية أفضل بالمقارنة مع المصارف التجارية، فمثلاً:

- أظهرت المصارف الإسلامية أداءً أفضل في معدلات الربحية (*ROE*) مقارنةً بالمصارف التجارية، فقد بلغ معدل الربحية لمصرف كوردستان الدولي الإسلامي للإستثمار والتنمية *18.40%* (*BKUI*) في عام 2022، بينما بلغ معدل الربحية لمصرف بغداد *12.0%* (*BBOB*) في نفس العام.

- تبين البيانات أيضًا أن المصارف الإسلامية أظهرت نموًا أعلى في إجمالي الأصول على مدى الفترة المدروسة. على سبيل المثال، بلغ نمو إجمالي أصول مصرف إيلاف الإسلام (*BELF*) *18.2%* في عام 2020.

- من خلال متوسط نسبة رأس المال (*CAR*)، بينت النتائج أن المصارف الإسلامية تعتبر أكثر جدارة بالثقة ومستعدة لمواجهة المخاطر المالية مقارنةً بالمصارف التجارية. على سبيل المثال، كانت نسبة رأس المال لمصرف الخليج التجاري *11.00%* (*BGUC*) في عام 2019، بينما كانت نسبة رأس المال للمصرف العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية *96%* (*BIIB*) في نفس العام.

- من الواضح أن المصارف الإسلامية تتمتع بفوائد تنافسية في السيولة (*LR*) أيضًا. على سبيل المثال، بلغت نسبة السيولة لمصرف كوردستان الدولي الإسلامي للإستثمار والتنمية (*BKUI*) *1.9* في عام 2018.

2. تؤدي المصارف الإسلامية أعمالها بعيداً عن الفائدة والربا والتي تعتبر محرماً حسب الشريعة الإسلامية، إلا أن ذلك لا يعني بأن تقلص المصارف الإسلامية الاعمال والخدمات التي تقدمها للعملاء، حيث تقوم بتنفيذ تلك الإعتمادات إستناداً إلى القواعد والأعراف الدولية، فمثلاً يأخذ



المصرف الإسلامي من عملائه أجوراً وعمولات مقابل عمل يقوم به، وهذا لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية كونه لا يلزم العملاء بدفع فوائد على قيمة الإعتامد المستندي كما هو الحال في المصارف التجارية.

3. رغم التحديات التي تواجهها المصارف التجارية، إلا أن بعضها أظهر تحسناً في معدلات الربحية على مدى الفترة المدروسة، مما يعزز آمال تحسين أدائها في المستقبل.
4. هناك حاجة لتعزيز التعاون والتبادل المعرفي بين المصارف التجارية والإسلامية لتحقيق أفضل الممارسات وتعزيز الاستدامة المالية. تشكل المصارف العينة نموذجاً لتحسين التشريعات والسياسات المصرفية بهدف تعزيز الاستدامة والنمو الاقتصادي في العراق.
5. تعد تكنولوجيا المعلومات والابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية من العوامل المؤثرة في تحسين أداء المصارف بشكل عام. وبالتالي تحتاج المصارف في العراق إلى التركيز على تطوير القدرات وتحسين الخدمات المصرفية لتلبية احتياجات وتوقعات العملاء.

### 5.2. المقترحات

1. العمل على اعداد استراتيجية حقيقية للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي، من خلال تشجيع المصارف سواء كانت تجارية (تقليدية) او اسلامية في عملية التمويل التي تتطلبها برامج التنمية الاقتصادية في البلد.
2. يجب على المصارف الإسلامية تعزيز جهودها في تطوير وتبني الابتكارات التكنولوجية لتحسين تجربة العملاء وتقديم خدمات مصرفية رقمية متميزة.
3. ينبغي على المصارف التجارية الاستفادة من أفضل الممارسات للمصارف الإسلامية في إدارة الأصول والتزاماتها لتحسين معدلات الربحية والكفاءة.
4. تحتاج المصارف العراقية إلى تعزيز البنية التحتية (تطوير القدرات والمهارات البشرية) للتعامل مع التحديات المالية المستقبلية وتطوير خدمات مصرفية رقمية متقدمة لتحسين الخدمات المقدمة للعملاء هذا من جهة، وتحتاج إلى التعاون والشراكة مع المؤسسات المالية الدولية للاستفادة من الخبرات والممارسات العالمية في تحسين أداء القطاع المصرفي في البلاد.
5. يجب أن تسعى المصارف إلى تقديم خدمات مصرفية تلبية احتياجات الشباب والشرايح العمرية الأخرى لزيادة التفاعل مع النظام المصرفي.



6. تحتاج الجهات الرقابية إلى تطوير الإطار التنظيمي والرقابي للمصارف لضمان الاستقرار المالي وحماية حقوق العملاء والمستثمرين.

### المصادر

- [1] ارشد، محمود عبد الكريم احمد (2007). الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية. عمان: الطبعة الثانية، دار الالتقاء للنشر والتوزيع.
- [2] ابو عبيد، احمد (2006). المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي: المكتبة الشاملة الذهبية.
- [3] بوشريط، اسامة (2021). اثر السياسات النقدية التقليدية على البنوك الاسلامية: الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة.
- [4] الموسوي، حيدر يونس الموسوي (2011). المصارف الاسلامية اداءها المالي واثارها في سوق الاوراق المالية: عمان، الطبعة الاولى، اليازوري.
- [5] ملحم، احمد سالم (2005). بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الاسلامية: عمان، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- [6] قنطنجي، سامر مظهر (2010). صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية: حلب، الطبعة الاولى، دار شعاع للنشر والعلوم.
- [7] رحيم، عباس فاضل واخرون (2017). العمليات المصرفية: بغداد .
- [8] الشراقوي، عائشة (2000). البنوك الإسلامية (التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق): الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- [9] الموقع الرسمي لهيئة الاوراق المالية العراقية على شبكة الانترنت:  
<https://www.isc.gov.iq/index.php>
- [10] موقع مباشر الالكتروني على شبكة الانترنت:  
<https://www.mubasher.info/countries/iq>
- [11] البلناجي، مجمد (2012). المصارف الاسلامية (النظرية -التطبيق -التحديات): القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.
- [12] الصيرفي، محمد الفتاح (2000). ادارة البنوك : عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.



- [13] حداد و هذلول، أكرم، مشهور (2005). النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري: عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- [14] الحسيني و الدوري ، د. فلاح حسن، د. مؤيد عبد الرحمن (2003). ادارة البنوك : عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- [15] عزيز، د. محمد (1965)، النقود والبنوك : بغداد، مطبعة المعارف.
- [16] علي ، د. عبد المنعم السيد (1984). مدخل في علم الاقتصاد / مبادئ الاقتصاد الكلي، الجزء الثاني: بغداد، الجامعة المستنصرية.
- [17] هلالى و شحادة ، د. محمد جمال علي ، د. عبد الرزاق قاسم (2003). محاسبة المؤسسات المالية: عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- [18] الباهي، صلاح الدين مفتاح سعد (2016). اثر جودة الخدمات المصرفية الالكترونية على رضا الزبائن: دراسة ميدانية على البنك الاسلامي الاردني في عمان- الاردن: عمان، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط.
- [19] البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية (2018-2022): بغداد، المديرية العامة للإحصاء والابحاث. [/https://www.cbi.iq](https://www.cbi.iq)